تاريخ استقبال المقال: 08/18 /2016 تاريخ قبول نشر المقال: 2016/09/15 تاريخ نشر المقال:2016/10/15

التأصيل النظري للبحوث السوسيولوجية العربية

بين التقليد والبحث عن الهوية.

مختار رحاب ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

بن الطاهر حمزة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

البريد الإلكتروني dr.mokhtar78@yahoo.

ملخص:

تلجأ العلوم جميعها باختلاف تصنيفاتها إلى اعتماد التراث النظري ذو صلة، كأساس تستند إليه للفهم والتفسير والتحليل، باعتبار النظرية تفيد في تفسير خبرة ما وفهمها على أساس خبرات وأفكار أخرى عامة عن الحياة.ولان النظرية الاجتماعية تحاول أن تكون أشد تنظيماً في نظرها للأفكار والخبرات معا، وتستلهم مقوماتها من الواقع الذي تنشأ فيه، تتجه لتصبح أكثر محلية وأكثر خصوصية لبيئتها، الأمر الذي يفسر صعوبة تطبيقها في بيئة مغايرة لبيئة المنشأ، وفقدان النتائج للصدق والتفسير والفهم الصحيح لها عند اعتمادها .

والمهتمون بمجال العلوم الاجتماعية في مجتمعنا العربي ذو الخصوصية ألتاريخه والثقافية المتميزة، انبروا في دفاع مستميت عن النظريات الغربية دون تمحيص أو محاولة لتعريبها، بل أحيانا ما تتعارض هذه النظريات مع قيمه ومقوماته. وتأتي هاته الدراسة لإظهار أهمية النظرية العلمية في الحقل الاجتماعي من جهة وتشخيص الخصوصية العربية في هذا المجال من جهة أخرى ، مع التركيز على المحاولات العربية لخلق براديغما ذات الخصوصية العربية.

الكلمات المفتاحية: النظرية الاجتماعية، الاجتماعيون العرب، براديغما

Abstract:

all sciences refuge - depending on their ratings - the adoption of a relevant theoretical heritage, as a basis for understanding, interpretation and analysis, as theory useful in interpreting an experience and understanding based on the experiences of other ideas for public life.

Because social theory are trying to be more systematic in its consideration of ideas and experiences together, and inspired its components from the reality in which it is created, it is aiming to become more local and more specific to their environment, which explains the difficulty of their application in different environment to origin environment, and results loss for the sincerity and interpretation correct understanding her when adopted.

And involved in the field of social sciences in the Arab society with the privacy of historic and cultural excellence, Strongly defended of Western theories without scrutiny or try to arabization, Even sometimes these theories are incompatible with the values and effervescence.

This study come to show the importance of scientific theory in the social field on one hand and the diagnosis of the Arab privacy in this area on the other hand, with a focus on Arab attempts to create Pradegma with Arab privacy.
Keywords: social theory, social Arabs, Pradegma

مقدمة:

تطرح عموم العلوم إشكالاً معرفياً ابستيمولوجياً يندرج ضمن سياقات الدقة والوضوح والتعميم، وفي إطار شامل للحقيقة العلمية والتي تستوي فيها جميع المنطلقات الفكرية، تتموضع المعطيات المعرفية والمقدمات الابتدائية وتترتب داخل وعاء منهجي معتمد ذو صبغة توجيهية مقولبة، للغاية المرجوة وهي الوصول إلى نهايات محققة ثابتة ومقننة، لها من الأصول والمدخرات الفكرية ما يرتقي بها عن الخطأ والزلل والانحراف، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال تأصيل نظري أو التركيز على نماذج نظرية، الأمر الذي قد يسمو بهذه المعارف إلى تراتبية متقدمة لصدق أطروحاتها واستشكالاتها البحثية، لأنها ببساطة تستند إلى مقومات نظرية، المتميزة بتراكمية علمية رصينة وموضوعية، ذات رواسب معرفية متماهية الدقة والعقلانية يمنعها من التشظي والانعتاق والتيه العلمي.

وحقيقة اعتماد العلوم طرفي المعادلة البحثية (النظرية والمنهج)، جلية في دراسات العلماء والمفكرين منذ انسلال العلوم وانفلاتها عن وعاء الفلسفة وشمولية المعارف وبداية إرهاصات الاستقلال والكينونة، في توجه واضح نحو تقنين البحوث والدراسات وصبغها بالجدية والعلمية، والابتعاد بها عن اللغو و العبثية. ونلحظ تلك الجدلية بين المنهج والنظرية في إشارات (رايت ميلز) التي حملها كتابه "الخيال السوسيولوجي" حين أشار إلى أن التفاعل الجدلي بين الخطوتين (النظرية والمنهج) أمر ضروري ولازم. فمن يفكرون ينظرون بلا ملاحظة-بحث ومنهج- ومن يلاحظون بلا فكر، كل منهما لا يصل إلى حقائق دقيقة ذات معنى، وان وصل فإما إلى تجريدات غير مبرهنة، أو إلى أكوام من البيانات فاقدة الروح والمعنى.

ولعلّ موضوع النظرية الاجتماعية من مواضيع المعقدة والمتعددة الدلالات والمآخذ الفكرية، فهي ذات تركيبة مفهوماتية في الأساس، تمثل أهم الميادين لاستشكال الفهم وغموض المعنى، وهي كذلك توليفة يتداخل فيها المفهوم بالمعنى، ويُختبر فيها النظري بصدقه الإمبريقي، الأمر الذي يجسد صعوبتها وعصيانها على الفهم، خاصة لدى الطلاب وذوي المستويات العلمية المحدودة، وتمظهرها بمظهر الشدة و النفور والارتداد إلى مستويات العداء أو في أفضل الأحوال عدم القبول.

إن المتتبع والدارس لتاريخ الفكر البشري المتواصل والمستطرد، يذهل بالكم الهائل والمتنوع للنظريات والتنظير الاجتماعي، وانتشارها على كامل الأطر والمجالات المعرفية، في تراكمية وتواصل، تعطي للعلم بريق الاستمرار والتطور، إما بإحداث قطيعة علمية ابستيمولوجية مع الواقع الامبريقي وبروز تيار نظري جديد لم يكن ذو وجود، وإما بتطوير ما هو موجود من خلال التحديث والنقد، ضف إلى كل ذلك تميزها بخاصية العالمية، والقفز على جميع الحدود الإقليمية والجغرافية للأمم والمجتمعات، فتُدرس النظريات الألمانية في أمريكا، وتستحضر النظريات التطبيقية البريطانية في فرنسا، وتقارن اليابانية بمثيلاتها الغربية.... في أحقية واضحة لاكتساب البشرية المعرفة العلمية العالمية، رغم حفاظها على علامتها

المسجلة ولونها القومي عندما يتعلق الأمر بالخصوصية الاجتماعية للمجتمعات، فنجدها- النظرية الاجتماعية – على أساس الجغرافيا نظرية اجتماعية أمريكية، الفرنسية، الألمانية ...الخ

ولا يشذ مسرح عالمنا العربي عن غيره من مسارح الشعوب في أهمية التواصل مع علوم العالم واكتسابها، والتماشي مع متغيراتها ومستجداتها، في إستراتيجية واضحة للتمكن من العلوم والاستفادة منها وتمكينها، كآلية للتطور والرقي. وفي هذا السياق عملت المراكز العلمية العربية الكولونيالية والمستقلة على ترجمة المعارف والعلوم، واستجلابها إلى العالم العربي، في حلة معرفية محلية بلسان قومي عربي، تؤرخ لها-خاصة في الميدان السوسيولوجي- دراسات (منصور فهمي، محمد الجوهري وزوجه ليلى علياء) وغيرهم، الرعيل الأولى للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي، فضلاً عن المكتسبات العلمية للمستشرقين في البلاد العربية.

وتواصل على مر عقود من الزمن الاستيراد العربي للمعارف والنظريات الاجتماعية، والتي تحولت من عمل وطني وواجب قومي يُعنى بالنهوض بالفكر العربي والاطلاع على مستجد العلوم العالمية، كحتمية قومية لإظهار التميز العربي زمن الاستعمار أو كحتمية تنموية للمجتمعات حديثة الاستقلال، إلى نمطية مقيتة للفكر الاستهلاكي دون تمحيص أو تدقيق أو مراعاة للخصوصية العربية، وأضحت أكثر إبداعاتهم تتجلى في أعمال نظرية تجميعية أو ترجمات متفرقة هنا وهناك لمؤلفات معينة في النظرية، دون فك القيد الفكري وتجاوز الحالة الاغترابية، تمهيداً لفهم أنفسنا وواقعنا والمساهمة في الفكر السوسيولوجي العالمي.(1)

أولا: أهمية النظرية الاجتماعية في مضمار المعرفة

لأن كان الجدل قائماً حول أسلوب اختيار النظرية العلمية أو الاتجاه النظري المفسر لأطر البحث العلمي وتوجهاته، فان الإجماع يقضي بأهميتها البالغة وحضورها القوي ضمن مساقات المعرفة العلمية عموماً والإنسانية بشكل خاص، الأمر الذي شغل عدداً غير قليل من فلاسفة العلم والمشتغلين بمناهج البحث والمتخصصين في كل فرع من فروع العلم الإنساني في تحديد معنى النظرية العلمية وشروطها ومكوناتها ووظائفها. وترتب على كل هذه الجهود وجود كم لا بأس به من الكتابات والمحاولات وبالرغم من تباينها الذي يصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض(2)، ويطلق مصطلح النظرية على جملة من الحقائق المقبولة علميا عن طريق البرهان أو التجارب وتفسر ظاهرة أو مجموعة ظواهر، ويطلق أيضاً على أنه فرضية أو فرضيات أيّدتها التجارب والوقائع أو الخبرة أو البرهان العقلي المحكم كما الحال في الرياضيات، وتصير الفرضية قانوناً إذا أُقيم البرهان الطبيعي على صحتها بحيث يستحيل تفنيد هذا البرهان(3).

يرى (زايتلين) أن النظرية في أي علم من العلوم هي الجانب الأكثر تجريداً من ذلك العلم، وأن أي نظرية تستحق أن توصف بأنها علمية لابد أن تستند بالإضافة إلى الحقائق والوقائع والشواهد التاريخية والامبريقية، على إطار فلسفي ومنطقي، ومن ثم فان بناء النظرية العلمية هو مزاوجة خلاقة بين التفكير المنطقي المجرد من ناحية، والشواهد الواقعية والتاريخية من ناحية أخرى(4).

لعل النظرية تساعد أي علم على تحديد هويته وموضوعاته الأساسية، الأمر الذي يسهم في إبراز دوره المعرفي التراكمي، حيث يُحدد في ضوئها ما يجب دراسته أكثر من غيره، وما الذي لم يدرس، ومستوى

ما تم التوصل إليه، كما أن النظرية تُزود الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات، ثم أن خبرات البحث العلمي تؤكد أن جمع بيانات بلا نظرية موجهة يسلمنا إلى بيانات صماء عمياء فاقدة المعنى والوظيفة ، وبنفس القدر تعد النظرية العلمية بلا معطيات وبيانات عملاً خاوياً، ومحض مفهومات ومصطلحات مجردة. ومن ثم يؤكد معظم المشتغلين بالبحث العلمي عامة، وفي مجال العلم الإنساني بالتخصيص على أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية العلمية والبحث(5). وللنظرية الاجتماعية عموماً خصائص مشتركة يمكن إعطاءها وتلخيصها فيما حدده (جراهام كينلوش) في كتابه "نظرية علم الاجتماع، تطورها ونماذجها الرئيسية" وهي: التجريد والمنطقية والقضايا والتفسيرات والعلاقات وموافقة الدوائر العلمية عليها(6)، ويشترط في هذه الخصائص المشتركة للنظرية الدقة والصياغة الواضحة وال ترابط المنطقي لقضاياها و متغيراتها مع قدرتها على تصوير الواقع الذي تتناوله إضافة إلى الإسهام في التراكم المعرفي

غير أن النظرية الاجتماعية تبعث على الخوف والنفور والصعوبة لأمر يتعلق بكثرة ما كتب فيها وبكثرة مدارسها وتنوعها(7). وهناك عوامل بالطبع أفضت إلى أن تكون النظرية صعبةً وعصيةً علي الفهم، فإلى جانب الصعوبة المرتدة عن كينونة النظرية ونشأتها، ومقولاتها، ومجالاتها، وأبرز منظريها، يُعتبر عامل فصل النظرية عن سياقها التاريخي والاجتماعي، عامل مهم وأكيد في صعوبة فهم سياقات النظرية، ثم عامل ثالث مرتبط بأسلوب تدريس النظرية في مستويات ومراحل الجامعية التمهيدية والذي تميز بالغموض (المتعمد أحياناً) والإهمال وعدم الاستيعاب.

من الأكيد أننا لا نستطيع أن نفصل النظرية الاجتماعية عن سياقها التاريخي، ولا عن محيطها الاجتماعي كإطار عام يشمل العديد من التفاعلات التي جاءت النظرية كتجريد لتلك التفاعلات الاجتماعية في شكل مقاولات نظرية كبرى كانت أو صغرى، فالوقائع دائماً ما تُعتبر غير معزولة عن سياقها العام، وكل معنى يتعين فهمه في ضوء تاريخ نشوئه وتكوينه وفي السياق الأصلي للخبرة المعاشة التي تشكل خلفيته وفي السياق الجمعي(8) ورغم احتياجات المرحلة الراهنة في المجتمع العربي إلى أعمال نظرية تولد الأفكار وتعمق الوعي بمحتوى المرحلة وما يحيط بها، إلا أن علماء الاجتماع العرب يُصرون على ممارسة الحياد والهامشية في ما يتعلق بالقضايا المصيرية والهامة، ويقترنون أكثر فأكثر بامبريقية حرفية مشوهة تسطح الواقع وستغرق في كل ما هو معطى(9)حين أفنت الامبريقية كل مبادرة لصياغة المفاهيم وإنتاج الفكر وتفسير الواقع تفسيراً شمولياً، حيث انه على مستوى تطوير النظرية الاجتماعية وإنتاجها بالنسبة لعلماء الاجتماع العرب، فيبدو أن الأمر لا يعنيهم، وغالباً ما يميلون إلى طراز فكري استهلاكي وأكثر إبداعاتهم تتجل في أعمال نظرية تجميعية أو ترجمات متفرقة هنا هناك لمؤلفات معينة في النظرية(10).

ثانيا: العلوم الاجتماعية العربية بين إلزامية التقليد والتبعية المعرفية

مما لاشك فيه أن واقعنا العربي بما يحويه من ارث اجتماعي وثقافي مثل الأساس الخصب لموروث حضاري ممتد عبر التاريخ والجغرافيا، بحاجة إلى دراسات اجتماعية تُعنى بتحليل الوقائع والمشكلات الاجتماعية المحلية، واعتمادها كأسس تنظيرية لها دور الريادة في النهوض بالمجتمعات– كما فعلت مثيلاتها الأوربية في القرنين الماضيين– وإيجاد الحلول والأجوبة للنوازل الاجتماعية، وان كان فضل (ابن خلدون) قد شمل الإنسانية جمعاء من خلال بواكير علم جديد، إلا أن مرحلة الانحطاط التي كانت تمر بها الأمة العربية والإسلامية حالت دون وصول المعرفة الخلدونية إلى أغوار المجتمعات العربية، وبقيت غير ذات وجود ومعنى، رغم ما زخر به من واقعية علمية رصينة وبعد منهجي أصيل شهد له بها الغرب قبل العرب.

وفي خضم اكتمال ملامح علم الاجتماع، سارعت المجتمعات الغربية التي نما وتطور في رحمها هذا العلم نحو السعي الحثيث للاستفادة منه بصورة براغماتية؛ طورت المجتمعات والمؤسسات، وأوجدت حلولاً للمشكلات الاجتماعية والتنظيمية على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد الخارجي شخصت (دراسةً وتحليلاً) المجتمعات الغريبة عنها كلوازم للحرب والاستعمارفي غالب الاحيان، وفي مساقات التلاقح الثقافي بين الغرب والمستعمرات، حققت المجتمعات الغربية إلى جانب تبعية المجتمعات المستعمرة السياسية والاقتصادية لها، تبعية فكرية بلغت فيه مبلغاً، جعلت الدول الإسلامية على سبيل المثال تستورد كل شيء ضروري لوجودها – بما في ذلك أفكارها عن نفسها – في جو كهذا لا غرابة أن ينشأ المفكر– أياً كان تخصصه – تابعاً، لا تتجاوز قدرته النقل والترجمة والشرح على النص(11). فسقطت العلوم الاجتماعية العربية في أتون معالم اتجاهين نظريين رائدين(الليبيرالية الوظيفية التي يوسم به الغرب، والمادية التاريخية السوفياتية)، حيث انبروا في الدفاع عنها وتجنيدها أحياناً كمسارح لتحقيق غايات ذاتية، عكست شراسة الاختلاف العربي بين الاتجاهين.

ومن المؤلفات التي تناولت هذا لموضوع، ما نُشر في كتاب بعنوان (الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان)، حين يؤكد كاتبه(منصور زويد المطيري) مركزية النظرية الغربية في الفكر العربي، وانه قد أثيرت في العالم الإسلامي كثير من المشكلات، دار حولها نقاش حاد، تُعتبر في صميمها من مواضيع علم الاجتماع، على الرغم من أنها لم تستخدم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بعلم الاجتماع. فالكتابات التي كتبها (قاسم أمين) و(أحمد فتحي زغلول) و(بطرس البستاني) و(أمين الريحاني)، في مصر والشام، وأمثال (الطاهر الحداد) في تونس، كانت تتناول مواضيع اجتماعية، وتعتبر في مجملها مقارنة بين الأوضاع الأوربية والأوضاع في العالم الإسلامي. كما أنها تحمل دعوة لتبني الأوضاع الأوربية. وتدور الكتابات في هذه الفترة حول قضايا ثلاث رئيسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1– الليبرالية المطلقة والمطالبة بحرية الفرد في أن يفعل ما يشاء، وفي أن يعبر عن رأيه، وينشره كيفما أراد، وكان دعاة هذه الحرية متأثرين بالثورة الفرنسية على وجه الخصوص.

2- العلمانية والدعوة إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وبمعنى آخر فصل الدين عن الحياة وشؤونها، على غرار ما حدث في أوربا، عندما تخلص البروتستانت من سلطة الكنيسة.

3- الدعوة إلى تحرير المرأة من العادات والتقاليد، التي تحد من حريتها، وعلى رأسها الحجاب، وكذلك تعدد الزوجات، إضافة إلى مسألة الطلاق، واشتغال المرأة بالشؤون العامة. منصور زويد المطيري(12):

ويلاحظ في هذه الفترة أن الدراسات تسير بخطى حثيثة لتبني وجهة الغرب الليبرالي في المسائل الاجتماعية السابقة. كما إن الاتجاه الماركسي مثل القطب الآخر، الذي يشد علماء الاجتماع في العالم الإسلامي إليه. وقد مارس سيطرته على أتباعه، وكانوا أوفياء له لدرجة أنه يوجد فيهم من هو ماركسي أكثر من ماركس نفسه. ومع أن هذا الاتجاه أحدث ظهوراً، وأقل انتشاراً، من الاتجاه الليبرالي، إلا أنه أشد نشوزاً، وأكثر تنافراً مع مبادئ المسلمين، وواقعهم أيضاً(13). ومن أهم ما كتب نصرة للاتجاه النظري الماركسي، والتأكيد على أهميته وقدرته على فهم وتحليل الحالة الاجتماعية العربية:

- كتاب (أوسيبوف)" قضايا علم الاجتماع - دراسة سوفيتية نقدية لعم الاجتماع الرأسمالي "، أول عمل ماركسي في علم الاجتماع يترجم إلى العربية، وقد قام بترجمته (د. سمير نعيم أحمد) و(د. فرج أحمد فرج)، وقدم له (د. عاطف غيث) سنة 1970م. وكان الهدف من ترجمته: البحث عن اتجاه بديل للاتجاهات الغربية الفاشلة.

وقد علل المترجمان أيضاً اختيارهما لهذا الكتاب: أنه "انطلاقاً من حاجتنا إلى فكر مفتوح لكل التجارب... ولقد كان رائدنا في اختياره أن نقدم للقارئ وجهاً أخر لعلم الاجتماع، وجهاً مخالفاً لعلم الاجتماع الذي ألف أن يطالعه.. ونعني به الوجه "البرجوازي" لعلم الاجتماع.. والوجه الآخر الذي يعرضه هذا الكتاب، هو الوجه الماركسي لعلم الاجتماع ".

- وقبل هذا الكتاب، أفرد (د. مصطفي الخشاب) في كتابه: "المدارس الاجتماعية المعاصرة "، فصلاً عن الروسية في علم الاجتماع، عني فيه بالجهود السوفييتية الحديثة في هذا العلم.

- كذلك كتب (السيد ياسين) عدة مقالات في مجلات مختلفة، عن علم الاجتماع الماركسي، منها مقال بعنوان "الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي"، عني فيه بظهور علم الاجتماع الماركسي الأمبريقي.

- كتب (د. سيد عويس) عام 1970م، مقالاً وسمه: "علم الاجتماع في بلد اشتراكي"، وضح فيه الملامح الأساسية لبحوث علم الاجتماع في روسيا، من حيث النظرية، والموضوع، وأساليب البحث.

- وفي سنة 1973م، تمت ترجمت كتاب (س. بوبوف): "نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر "، وهو من الكتب الرائدة في التعريف بالنظرية الماركسية.

- كما كتب (د.عبد الباسط عبد المعطي) في وقت لاحق، كتابه "الاتجاه السوفييتي في علم الاجتماع "، وفي هذا الكتاب عرض المؤلف بدراسة نقدية تقويمية، لبعض البحوث الشهيرة التي أجريت في الاتحاد السوفييتي.

هذه بعض الجهود التي فتحت الأنظار على علم الاجتماع الماركسي. ولقد انتشر علم الاجتماع الماركسي، في العالم الإسلامي حتى أصبح يشكل تياراً قوياً. وقد ساعد في انتشاره تبني كثير من أبناء العالم الإسلامي للمبدأ الماركسي، واعتناق بعض الحكومات للماركسية، إضافة إلى فشل علم الاجتماع الليبرالي في تحقيق طموحات علماء الاجتماع، كما أن الطبيعة الثورية والنقدية، عامل آخر يجذب إلى علم الاجتماع الماركسي(14). ومنه تموقعت البحوث والدراسات وحتى السياسات العربية بين اتجاهين نظريين لم يشارك العرب في صياغتها أو في تطورها أو حتى في نقدها (البنائية الوظيفية والمادية الماركسية) وتخندقوا خلف متاريسها، في حرب شرسة دامت لعقود من الزمن، واستقرت في أذهان المفكرين العرب، كما لو أنهما خياران لا ثالث لهما، وأهملوا محاولات العودة إلى مدخرات المجتمعات العربية وارثهم الحضاري.

تُشير إحدى الدراسات إلى أن الماركسية تشكل مصدراً هاماً من مصادر تكوين فكر علماء الاجتماع. فقد أشارت هذه الدراسة، إلى المصادر الفكرية العامة، التي تساهم في التكوين الفكري لعلماء الاجتماع التونسيين. وكان على رأس القائمة التي توصلت إليها الدراسة، (سمير أمين)، ثم ماركس – إنجلز – ليفي ستراوس – ماكس فيبر – عبد الله العروي – رودنسون، وغيرهم. وفي القائمة الأخيرة أتى ابن خلدون(15)، ويوحي هذا الترتيب الى هيمنة الفكر الغربي على فكر الاجتماعيين العرب، هؤلاء المفكرين (والسياسيين في أحيان كثيرة) روجوا لهذان الاتجاهان، مهملين محاولات تعريب الفكر والتنظير العربي، وعادوا من روج لها ودعا إلى فكر عربي أصيل وتنظير محلي خالص، واتهموه بالرجعية تارة وبالتعقد تارة أخرى والبعد عن الواقع، بل منهم من شرد وانتهكت حريته مثلما حدث للمفكر الجزائري (مالك بن نبي).

ثالثا: الاجتماعيون العرب مفكرون محليون أم غربيون بلسان عربي؟

لقد تتبع رجال الاجتماع في البلاد العربية خطى الغرب خطوة بخطوة، سواء في منهجية التفكير أو تصور مهام العلوم الاجتماعية، حتى لا تكاد تجزم بان كتاباتهم في المجال الاجتماعي ما هي إلا تراجم لأفكار غربية، لغةً ومعناً وتوجهاً، يقول (محمد عزت حجازي)– الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة :"تحول معظم المشتغلين بعلم الاجتماع إلى مفكرين بأجر، يبحثون ويدرسون ويكتبون في حدود ما يُطلب منهم، ويُؤجرون عليه، وتردى بعض منهم في الغفلة دون قصدٍ، وتمادى آخرون في السير في طريق الانتهازية والوصولية"(16).

وبين الغفلة والانتهازية سقط معظم الاجتماعيون العرب في فخ التغريب، واستماتوا في الترويج للنظريات الغربية وتقديسها، ورفعها إلى مقامات الترستندالية الغير قابلة للطعن والنقد، بل إنهم انبروا في دفاع مستميت عنها، على حساب قيمنا ومقدساتنا وثوابتنا في أكثر الأحيان، الأمر الذي عكس حالة التردي التي يعيشها فكرنا الاجتماعي. لقد عمد من يحملون شعار العروبة إلى تطبيق الفكر العلمي الغربي على قضايا الإنسان والمجتمع والدين، ففهموا الإسلام في ضوء التراث الغربي وخرجوا لنا بصياغات غريبة عن الشكل الأول للدين، وقالوا إن الدين يجب أن يبدأ بتجربة حسية، وانه يمكن رده إلى عنصر معروف حولنا وان الناس هم من يضفون على الظواهر الطبيعية قداسة من عندهم، حين نثير فيهم مشاعر غير عادية،

قالوا لنا إن الدين انبثاق من الواقع بأبعاده السياسية والاقتصادية والتاريخية، اعتبروا (الله) فكرة وحالة نفسية...(17)

إذا كانت الحكمة تقتضي عدم ترك كل ما هو غربي لشوائب أو متناقضات فيه، فانه من الأحكم عدم الأخذ به ككل متكامل دون تمحيص ولا تدقيق، يقول أيضاً محمد عزت حجازي:" إننا لا ننتج علماً حقيقياً وإنما نستورد ونستهلك دون تبصر ونخلط في ذلك ما يمكن أن يفيد وما لا غناء فيه(18)، هذا العمي في الأخذ بكل ما هو غربي جعل من بعض علمائنا ملكيين أكثر من الملك، ومدافعون عن نظريات غربية أكثر من المنظرين أنفسهم، حين اتخذ الفيبريون العرب الوظيفية كسراج امتطوه ودافعوا عنها بدرجة المقدس للترويج لليبرالية والحرية وضرب كل ما هو محافظ وكمنبر أيضاً لخصومة الأصولية الدينية، وفي الجانب الآخر سقطت الماركسية في مهدها، لكن الماركسيين في بلادنا باقون، وابلغ رد عليهم هو سقوط ايديلوجيتهم جهاراً نهاراً ورغم ذلك لا زالت عندهم قناعة بها(19).

ونحن حين نؤمن بالظروف التاريخية التي صاحبت تطور النظريات الاجتماعية الغربية وما فرضته من مقادير وسنن علمية ومنهجية على غيرها من المجتمعات، حيث كان لها السبق في ظهورها وتطورها في ظل ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإننا نعذر تخلفنا في التمكن منها أو التأخر عنها، لكن ما لا يمكن عذره هو ما تحول عنه بعض علماؤنا ومفكرونا، حين تقمصوا الغربية بكامل مقوماتها وتجاسروا على قيمنا وثوابتنا بعيداً عن الموضوعية والواقعية، إما خدمة للمستعمر و تقرباً منه، الأمر الذي اقره المستشرق(جاك بيرك) بأنه حين رحل الاستعمار من بلادنا ترك وراءه من الترتيبات المؤسسية والفكرية ما يعيد سيطرته وهيمنته والتبعية له، وإما عن جهل يفسره انبهارهم بالأضواء الغربية، واعتمادهم سطحية الإسقاط النظري الغربي على كل ما هو عربي، فابتُذلت النتائج و مُيعت الحقائق الاجتماعية.

وتعتبر رسالة المصري (منصور فهمي) المبتعث من قلب الجامعة المصرية إلى جامعة باريس سنة 1913م، أول رسالة في علم الاجتماع، وكان عنوان الرسالة "حالة المرأة في التقاليد الإسلامية والتطور الإسلامي "، وكان المشرف عليها عالم الاجتماع والأنثربولوجيا اليهودي "لوسيان ليفي بريل ". يذكر المؤلف في مقدمة رسالته: "أنه سيُغضب كثيراً من مواطنيه، ولكنه أراد تحري الحقيقة"، لذلك أتت رسالته مجافية لقواعد الدين والبعد عن روح البحث العلمي الواجب التحلي به ، فضلاً عما يجب أن يتصف به المسلم إذا تناول مبادئ الإسلام، من توقير واحترام وموضوعية، حيث احتوى الفصل الأول العناوين التالية: محمد يشرع للجميع ويستثني من ذلك نفسه ، زيجات محمد ، حياته المنزلية، آراؤه المعادية للمرأة، آراؤه المناصرة للمرأة ، وفي هذا الفصل يتحدث عن القواعد الخاصة بالزواج، وكيف استثني النبي صلى الله عليه وسلم منها. وكما يقول د. سعفان "فلا يستطيع قارئ أن يتصور فصلاً يحتوي على نقد لاذع للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولحياته الزوجية والاجتماعية أكثر من هذا الفصل(20).

وعلى الرغم من أن (طه حسين) يعد في عداد الأدباء، إلا أن رسالته عن "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية "، 1918م، التي أشرف عليها المستشرق الفرنسي (بول كازانوفا) أستاذ الأدب العربي في

باريس، لها علاقة كبيرة بعلم الاجتماع، حيث تناول البحث أراء ابن خلدون الاجتماعية. واللافت للانتباه في هذه الرسالة، أمران: يتعلق الأول: بإنكار المؤلف أن يكون ابن خلدون مؤسساً لعلم الاجتماع أو مبشراً به، وذلك على خلاف الغالبية من علماء الاجتماع المسلمين. وكذلك بعض الأوروبيين. وقال عن رأي هؤلاء: "إنني أعتقد أن تلك مبالغة جسيمة ". ويتعلق الأمر الثاني، برأيه في الإبداع الذي قدمه ابن خلدون، فهو يعتبر أن عبقرية ابن خلدون تجلت في أنه فصل السياسة عن الأخلاق، واللاهوت، والقانون، فقد خلص ابن خلدون السياسة من الاعتبارات الدينية، وعرضها في صورة علمية صرفة(21)، فقد صور طه حسين ابن خلدون في صورة العلماني الذي يفصل أمور الدنيا عن الدين، وذلك نتيجة حتمية لتشبعه بالثقافة الغربية، ويغفل عن أن ابن خلدون فقيه من فقهاء الشريعة، وعلم من أعلام المذهب الملكي.

وأما عن أول مؤلف بالعربية، يحمل اسم علم الاجتماع، فقد صدر في مصر سنة 1925م، وهو بعنوان "علم الاجتماع – حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها "، ألفه (نقولا الحداد) ولقد لقي الكتاب ترحيباً حاراً عند صدوره، فمثلاً كتب أسعد داغرفي مجلة المقتطف، 1925م:" إن كتاب علم الاجتماع وحيد في بابه، فريد في نوعه، لم يُنسج بعد على منواله، ولا سمحت قريحة كاتب بمثله "(22). ويقول في موضوع آخر – عند كلامه عن الدين–: "يظهر لمن درس عقائد الجماعات المنحطة المختلفة، أن الدين جاء بعد السحر والعرافة، وما يشبهها من العقائد، ولعله تولد منها". واعتمد الداروينية كنظرية في تفسيره للتطور البشري ولم يكن سباقاً لنقلها بكتابه هذا، بل إنه كان يساير الوضع السائد، حيث ازدهرت النظرية التطورية في تلك الفترة في العالم الغربي، وازدهر نقلها إلى العالم العربي.

رابعا: إنتاج براديغما عربية؛ الواقع والأفاق

جاز لنا عند عرض تشخيصاً لحالة العلوم الاجتماعية العربية، وصفها بالتبعية المبتذلة للغرب، تبعية ميزها أسلوب غالب تمثل في (نقل المعرفة) حيث اعتمده رجال الاجتماع العرب ترجمةً ومنهجاً دون حرفية أو إبداع، ومعظم ما كتب في هذا الاتجاه غلبت عليه الضحالة، وكشف عن شيء غير قليل من السطحية والغفلة، فكان نتاجهم هزيل، لا يُضيف معرفةً إلى المعرفة العالمية القائمة.

ولعلنا لا نجانب الصواب حين نشير إلى أن الحصيلة العربية المعاصرة في إطار العلوم الاجتماعية، ما تزال في طور الأفكار، والملحوظات، بحيث لم ترق بعد إلى بلورة النسق المعرفي العربي في هذا الموضوع، إلا من بعض المحاولات التي لم تستطع تأصيل الموضوع والامتداد به، سواء في ذلك أصحاب المقاربات الفكرية، الذين حاولوا محاكاة الأطروحات الغربية، واستعمال أدواتها، وتطبيقها على المجتمع العربي، أم أصحاب المقارنات، الذين حاولوا بيان بعض الفوارق، التي تتميز بها السنن الاجتماعية والنفسية عنها في مذاهب العلوم الاجتماعية الغربية، سواء في المنطلقات أو في التطبيقات، وتفسير الظواهر والتحولات الاجتماعية، وسنن التغيير، لكن دون القدرة على تأسيس النظرة العربية، وتقديم الدراسات الرائدة. غير أن الأزمة الحقيقية للعلوم الاجتماعية تكمن في تصورنا لا في نقص علمية العلم، وإنما في اختيار مداخل منهجية قاصرة، واستعمال أساليب بحثٍ وأدوات جمع معلومات معيبة بطريقةٍ غير سليمة،

وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث، والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم، هذا فضلاً عن شيءٍ غير قليلٍ ولا هين من سوء الفهم والخلط"(23).

وعلى هذا الأساس–أساس نقل المعرفة– شيدت الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، لكنها ظلت رهينة المرجع، والكتاب، والمدرس، والمنهج، وأدوات التحليل، واستخدام المفاهيم النظرية والتقنيات الغربية، لفهم واقعنا المعاصر، دون التنبه إلى الفوارق الجذرية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الصناعية الغربية، الأمر الذي أدى إلى سوء الفهم لمشكلات وظواهر مجمعاتنا الإسلامية من جانب، وتطبيق مناهج بعيدة عن معادلتها النفسية والاجتماعية في بلورة نظريات اجتماعية جديدة وفاعلة من جانب آخر.

في هذا الصدد يقول (سالم ساري) مدرس علم الاجتماع بالإمارات العربية المتحدة: "إن الاجتماعيين العرب يعانون من عدم وضوح الرؤية في النظرية وفي البحث المنهجي، فهم يميلون في معظم الأحيان إلى نقد كل ما يُطرح في المجتمعات الغربية دون التوصل إلى نظريةٍ للمجتمع العربي، وإن إشكاليات بحوثهم تكمن في أنها لا تمت بصلةٍ إلى الواقع المجتمعي العربي"(24)، الأمر الذي أوقع فطاحل العلوم الاجتماعية بين متناقضين؛ من جهة أننا مجتمع بحاجة لدراسات اجتماعية معمقة لتطويره وتغييره كما سبقنا لذلك عديد الدول التي كان نهوضها وإعادة بنائها إتباعها سياسيات محددة للتغيير، بالاعتماد على دراسات ميدانية التي هي بحاجة لعلم يكون الأساس في توجيهها نظرياً وميدانياً، ومن جهة أخرى الرؤية القائلة بأننا أمام ازدواجية عقيمة مفادها توفرنا على علم اجتماع لكن بدون مجتمع من ناحية، وأننا أمام مجتمع ما يزال ينتظر علم اجتماعه الخاص من ناحية أخرى.

و عن عدم ملائمة النظريات الغربية لبيئتنا، وعن خطأ نقلها إلينا دون النظر إلى خصوصية هذه النظريات، يقول الكنز: "وبالفعل فإن علاقتنا بالنظريات الغربية، كأية علاقة وضعية براجماتية (ذرائعية) لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج التي توصلت إليها النظريات الغربية، وهي نتائج غير ملائمةٍ لبيئتنا، كونها جردت من إطارها الاجتماعي والتاريخي وانفصلت عن مسار تكوينها المعرفي... فكل النظريات الغربية قد نتجت عن علاقتها بالعاملين التاليين: خصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية من ناحية، والحقل المعرفي الذي نمت بداخله وطورت قضاياها النظرية المحددة. يكمن خطأ علماء العرب – في نظرنا – في اعتقادهم أنه من الممكن استيراد نظريات الغرب بغض النظر عن ارتباطها بهذين العاملين، خطأ فادح يمكن اعتباره (التباسًا تاريخيا حقيقيا)(25). لأنه وبكل بساطة يمثل الفكر والمجتمع اليوم الإطارين المألوفين الذين توضع فيهما هنا وهناك المشكلات الاجتماعية في عمومها(26).

إن الفاحص لمحاولات إيجاد مقاربات عربية أصيلة تبتعد عن ثقافة الخنوع والإذعان لكل ما هو غربي، يلتمس فيها شيئا من الدفاعية ورد الفعل، والاعتقاد بهجوم ثقافي يسعى للقضاء على مقومات وخصوصية المجتمعات العربية، دون القدرة على الامتداد، وإيجاد البديل. وقد تكون المشكلة أن كثيراً ممن اهتموا بهذا اللون من الدراسات، والذي جاء اهتمامهم ثمرة للاستفزاز والتحدي الثقافي، لم يتوفروا على هذه الدراسات، ويتخصصوا فيها، لذلك جاء عطاؤهم عبارة عن نقرات، ونظرات، مبعثرة هنا وهناك، لا ترنو إلا

أن تكون اللبنة التي تشكل المرحلة التمهيدية، أو بناء الهاجس الثقافي حول التقصير في مثل هذا الميدان، وتقود فيما بعد إلى التأسيس والتأصيل. وخلق براديغما عربية قادرة على استيعاب فهم واضح وجلي للمشكلات العربية، وإرساء قواعد واتجاهات نظرية يمكن الرجوع إليها والعود على أثرها عند الحاجة والعوز، براديغما تضيف للمعرفة العالمية الشيء الكثير بمظهر عربي متميز، ولنا في ذلك ضمانة ازدهار هاته العلوم في فترات زمنية سابقة أسست لمعظم العلوم الحالية، وخير دليلها إسهامات ابن خلدون الغزالي الإدريسي وغيرهم.

إن رصيد المسلمين من القيم والتجارب في إطار العلوم الإنسانية، يجعلهم مؤهلين لتشكيل ريادة حقيقية في هذا المجال، تخلص هذه العلوم من الخلل، وتحرر أهدافها من الرغبة من الهيمنة والتحكم، وتوجهها لتحقق الغاية المرجوة منها. لذلك كان لا بد لنا من الانطلاق من أهدافنا، ومفاهيمنا الأساسية، واستخدام تجربتنا، وتراثنا العلمي، والتوجه إلى إعادة تشكيل مركز الرؤية، واستصحاب السنن الاجتماعية والنفسية ذات الخصوصية، وتخلينا عن هاجس المقاربة، والمقارنة، الذي لا يورث إلا ردود أفعال غالباً، والسعي نحو إنتاج علوم اجتماعية متلائمة مع نسقنا المعرفي.

لكن هذا لا يتحقق ما لم يتوفر المناخ الملائم لإنتاجنا المعرفي. ولعله مما يُستحسن ذكره، توجه الكثير من الباحثين والدارسين إلى هذا اللون من الدراسات، واختيار موضوعاتها، لتكون مجالاً للدراسات الجامعية، والرسائل الأكاديمية، في الماجستير والدكتوراه، إضافة إلى فسح المجالات في بعض الجامعات العربية للأقسام العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها علم الاجتماع الإسلامي. في ذات السياق يؤكد (حيدر إبراهيم) المحاضر السابق في قسم الاجتماع بجامعة الإمارات العربية المتحدة عدم حيادية علم الاجتماع، وأن العلوم الاجتماعية علوم عقدية، وأن الباحث فيها لا ينفصل عن ظروف حياته، ومعتقداته، وطبقته، وعضويته في المجتمع(27). ويُشير إلى بدايات محاولات كسر احتكار علم الاجتماع الغربي للمنطقة العربية، هذه المحاولات التي بدأت بترجمة (سمير نعيم) و(فرج أحمد فرج) لكتاب"أوسيبوف" عام 1970، وتأييد (عاطف غيث) لهذه المحاولة بكتابته "مقدمة الكتاب"، التي يرى فيها أن المادية التاريخية هي المنهج الأكثر ملاءمةً لفهم واقعنا الاجتماعي، يشير (حيدر إبراهيم) أيضًا إلى ترجمة كتاب "نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر"، ثم لكتاب (عبد الباسط عبدالمعطي) "مطالعات نقدية في الاتجاه السوفياتي" في علم الاجتماع عام 1977(28).

إن فكرة التأصيل العربي الإسلامي للعلوم طرحت من قبل العديد من الباحثين المسلمين في سبعينيات القرن الماضي، حين كشفوا بالنقد والتحليل المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية تلك التحيزات الأيديولوجية والقيمية التي تنطوي عليها الكثير من النظريات التي تشكلت المجتمع والإنسان الغربي، مما دفعهم إلى الكشف عن مضامينها الفلسفية التي تعكس الرؤية الحضارية والثقافية لتلك المجتمعات.

ورأوا من الناحية المنهجية أنها غير قادرة على دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعالم العربي والإسلامي بصفة عامة، بسبب طبيعة المناهج والأدوات والعدة المفاهيمية التي تستخدمها في دراسة الظاهرة الإنسانية، فعمدوا من خلال عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات إلى طرح قلقهم

الابستمولوجي والمعرفي اتجاه هذه العلوم التي تدعي الكونية والعالمية، فتبلورت فكرة رئيسية عن ضرورة المراجعة النقدية لهذه العلوم الإنسانية والاجتماعية، و ضرورة البحث عن بدائل لها نابعة من التراث الإسلامي، إلى أن تبلور تياران داخل هذه الدائرة، التيار الأول أطلق على هذه العملية المعرفية التي تسعى إلى دمج حقل العلوم الاجتماعية في الحقل المعرفي الإسلامي عملية التأصيل الإسلامي، وتيار ثاني آخر أطلق عليها إسلامية المعرفة، أو أسلمه العلوم الاجتماعية. ويرى (طيب رجب إبراهيم) أن المناقشات والكتابات حول مفهوم التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية وما ارتبط بذلك المفهوم من مصطلحات مر بثلاثة مراحل متمايزةً نسبياً وان تداخلت فيما بينها، مرحلة التعدد والتنوع الشديد، انتقالاً إلى مرحلة ثنائية التوجيه وانتهاء بمرحلة التبادل والاقتراب(29).

يتعلق بناء وتشييد براديغما نظرية ذات توجه عربي بثلاث مركبات تمثل الشروط الضرورية الخالصة لتمكنها من قيميتها العلمية المعرفية وحتى لا يتحول الخطاب المعرفي العربي إلى خطاب إنشائي هزيل (القضية والمنهج والمفكر)، فالقضية بغض النظر عن العنوان الذي تحمله، تعريب أو تأصيل عربي، قضية لها مبرراتها الذاتية والموضوعية، الجلية والبينة، ...،أما المنهج، فانه لا يزال يعاني من تجاذبات متناقضة الاتجاه، فهناك من يرى ضرورة أن ننطلق من نقد الفكر الغربي المعاصر، باعتبار أن ذلك يضعنا مباشرة في قلب إشكاليات الفكر الإنساني المعاصر، وهناك من يرى بأن الدخول في معركة فكرية دون امتلاك المعايير الفلسفية الإسلامية للنظر والفكر، سيجعلنا مجرد نقلة لنتائج عليمة النقد التي تتم في إطار الوضعي دون توقف، بل يخشى البعض أن تتحول الأسلمة إلى مجرد إضفاء شيء من الشرعية على المقولات الغربية، والشرط الثالث المفكر نفسه، تعتبر حالته الراهنة العائق الأكبر والأكثر تعقيداً في تطوير الواقع العربي نظراً وعملاً، لقد توارى خلف الوظيفة أو خلف المؤسسة التي ينتمي إليها، و فقد بذلك استقلاله الفكري وفعاليته الاجتماعية وحسه النقدي (30).

خاتمة:

في ختام هذا المقال يمكننا القول أننا توصلنا إلى جملة النقاط الآتية:

- للنظرية الاجتماعية أهمية بالغة في توجيه البحوث و توفير الأطر التفسيرية للوقائع غير أن معظم النظريات الغربية المهيمنة على التراث النظري والطرق المنهجية للبحث في علم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى لغاية اليوم، لها سياقاتها الاجتماعية والفكرية والأيديولوجية الخاصة ببيئة نشأتها.
- تمتد جذور النظرية الاجتماعية الغربية في عمق الواقع الاجتماعي الغربي إلى جانب سياق الحياة الشخصية لصاحب النظرية، حتى وإن ادعى التزام الحياد والموضوعية، وجسارة التعسف العلمي محاولة تعميمها في باقي المجتمعات، وإن كانت نظريات شاملة تحاول التوسيع من قدرتها التفسيرية لجميع المجتمعات، من هنا ظهرت حركة علمية تقويمية تنتقد الأطر النظرية الغربية في الغرب نفسه، مركزة على أهمية الاعتبارات الواقعية للمجتمعات غير الغربية؛ حيث انتقدت الانفصال الكبير بين الواقع والقيم في البحوث تحت ستار الموضوعية والدقة والمنهجية وصعوبة دراسة القيم دراسة كمية(31).

- كما ظهرت محاولات من داخل المجتمعات العربية لإيجاد مدخل نظري خاص، ولكنه ليس معزول عن السياق العام لعلم الاجتماع، أي أن يكون متسقا معه.

- إلا أن هذه المحاولات لا زالت معزولة وغير مستمرة، نظرا لرسوخ الرواسب المعرفية والنظرية الغربية القائمة على قدسية الفصل (التعسفي)بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، بين المادي والروحي (مثل الوضعية عند كونت وشيئية الظواهر عند دوركايم).

- ظهور بعض الإسهامات من اجل توطين أو تأصيل أو قل أسلمة العلوم الاجتماعية تُظهر ضرورة خضوع البحوث التي تدرس الواقع الاجتماعي العربي للتصورات والمسلمات التي تحكمه، وليس للتصورات أو النظريات الأخرى التي نشأت في بيئة مختلفة، حتى يتحقق الفهم العلمي الصحيح للظواهر التي تتغير باستمرار، وذلك من خلال تصور نظري أصيل ذو بعد عربي إسلامي، له من الدلالة والخصوصية ما يمثلها براديغما عربية قادرة على فهم الواقع العربي وتفسيره في سياق نظري محلي.

الـهوامش:

1) محمد عبد الكريم الحوراني(2007). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار المجدلاوي. عمان. ص18
2) عبد الباسط عبد المعطي اتجاهات نظرية في علم الاجتماع(1981). المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت. ص10
3) عبد المجيد لبصير(2010). موسوعة علم الاجتماع. دار الهادي. عين مليلة. الجزائر. ص448
4) ارفنج زايتلين(1998). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع؛ دراسة نظرية. ترجمة: محمود العودة. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص5
5) عبد الباسط عبد المعطي(1998). مرجع سبق ذكره. ص12-13
6) علي عبد الرزاق جلبي(1993). الاتجاهات الرئيسية في نظرية علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص26
7) إيان كريب(1999). النظرية الاجتماعية؛ من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة : د. محمد حسين غلوم. المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت. ص33
8) جلال شوقي(1995). التراث والتاريخ. سينا للنشر. القاهرة. ط1. ص157
9) محمد عبد الكريم الحوراني(2007) مرجع سبق ذكره. ص17
10) محمد عبد الكريم الحوراني(2007) مرجع سبق ذكره. ص18
11) سعيد زهران(1981). العالم الثالث يفكر لنفسه. دار ابن رشد. بيروت. ط1. ص9
12) منصور زويد المطيري (1992). الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع؛ الدواعي والإمكان. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. قطر. ص85-86
13) نفس المرجع. ص98
14) نفس المرجع. ص99-100
15) نفس المرجع. ص 100-101
16) احمد إبراهيم خضر(2000). اعترافات علماء الاجتماع؛ عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع. المنتدى الإسلامي. ط1. لندن.ص27
17) نفس المرجع. ص17
18) نفس المرجع. ص27
19) نفس المرجع. ص22-23
20) منصور زويد المطيري (1992). مرجع سبق ذكره. ص87-88
21) نفس المرجع. ص88-89
22) نفس المرجع. ص90
23) احمد إبراهيم خضر(2000). مرجع سبق ذكره. ص28
24) نفس المرجع. ص33
25) نفس المرجع. ص31
26) مالك بن نبي(1984). مشكلة الثقافة. دار الفكر.ط4. دمشق. ص30
27) احمد إبراهيم خضر(2000). مرجع سبق ذكره. ص35
28) نفس المرجع. ص36
29) ابراهيم عبد الرحمن طيب رجب(1996). التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية. دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. الرياض. ص20
30) محمد بن نصر(2006). تأصيل العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ أما آن لهذه الازدواجية أن تنتهي؟. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. العدد42/ 43. ص119-120
31) السيد الحسيني(1985). نحو نظرية اجتماعية نقدية. دار النهضة العربية. بيروت. ص19